التكييف القانوني للوقائع

مقدمة

إن التكييف هو طريق الوصول إلى حكم الواقعة، وهو المدخل الصحيح لاستجلاء الحكم القانوني فيها، وأي خلل يقع في تكييف الواقعة يتبعه الخلل في الحكم عليها، لذلك ينبغي للناظر في الوقائع القانونية بذل الجهد في التكييف الصحيح لها، حتى يسهل عليه إيجاد الحكم المناسب.

ولأهمية التكييف بالنسبة لطالب القانون في بيان حكم الوقائع في تقنيات إعداد البحوث المصغرة، خاصة ما تعلق منها بمنهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية، ومنهجية تقديم استشارة قانونية أو حل قضية بصفة خاصة، ولأهميته بصفة عامة بالنسبة للمحامي والقاضي ارتأينا تقديم هذا الموضوع.

المبحث الأول: تعريف التكييف القانوني

نتناول في هذا المبحث تعريف التكييف لغة (المطلب الأول)، ثم نتطرق إلى تعريفه اصطلاحا (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التعريف اللغوي

التكييف لغة: التكييف لغة يأتي بمعنى القطع من كف الشيء إذ قطعه، ويأتي بمعنى حالة الشيء وصفته من كيّف إذا جعل له كيفية معينة، فهو مشتق من كيفيةّ الشيء وكنهه وحقيقته، وهو بمعناه الثاني لفظة مولّدة لم تسمع في كلام العرب، كما صرحّ بذلك أكثر من إمام من أئمةّ اللّغة، منهم ابن دريد حيث قال: " فأماّ قولهم: هذا شيء لا يكيف فكلام مولّد، هكذا يقول الأصمعي". وقال ابن سيِدةَ: " فأماّ قولهم: كيف الشيّء، فكلام مولّد " وجاء عن الزبّيدي " وقول المتكلمين في اشتقاق الفعل من كيف: كيفّته فتكيفّ فإنهّ قياس لا سماع فيه من العرب".

وقد أقر هذا المصطلح مجمع اللّغة العربية بالقاهرة. حيث جاء في مجموع قرارات مجامع اللّغة العربية ما نصهّ: التكّييف هو طبيعة المسألة التي تتنازعها القوانين لوضعها في نطاق طائفة من المسائل القانونيةّ التي خصهّا المشرع بقاعدة إسناد، وقالوا: التكييف اللاحّق هو التكّييف اللازّم لإعمال القاعدة الموضوعية التي تعينها قاعدة الإسناد في قانون القاضي أو لإعمال قاعدة الإسناد الداخلي في القانون الأجنبي.

وبالتالي التكييف مصدر صناعي مولّد قد أقره مجمع اللغة العربية فيما يبين طبيعة المسألة ونوع تصنيفها، وإن كان المجمع قد تناوله من الناحية القانونية.

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي

يعتبر مصطلح التكييف من المصطلحات الشائعة في عرف القانونيين، ولقد اختلفت عبارات القانونيين في تحديد معنى التكييف القانوني حسب فروع القانون على النحو التالي:

1 – عرفه الدكتور عبد الواحد كرم بأنه: " تحديد طبيعة العلاقة القانونية لإدخالها في نظام قانوني معين" وعرفه أيضا بقوله: " تحديد القاضي الطبيعة القانونية للعلاقة ذات العنصر الأجنبي المعروضة أمامه، بغية إخضاعها لقاعدة الإسناد التي تعين القانون واجب التطبيق بالنسبة لها ". ويلاحظ على هذا التعريف أنه قصر التكييف القانوني على قضايا المحاكم المعروضة على القاضي.

2– وعرفه أيضا الدكتور عبد الواحد كرم بأنه: " إعطاء العقد وصف القانوني بالنظر إلى الآثار التي يقصد أطرافه إلى ترتيبها " ويلاحظ على هذا التعريف أنه قصر التكييف القانوني على قضايا القانون المدني من تصرفات وعقود بمعنى :إعطاء العقد الوصف القانوني، أي إدخاله في نوع معين من العقود، هل هو عقد بيع أو عقد إيجار...وهي مهمة القاضي المدني دون سواه بأن يعطي الوصف القانوني للعقد موضوع النزاع تمهيدا له في إنزال القاعدة القانونية الواجبة التطبيق.

3– عرفه الدكتور علي عيسى بأنه: " تحديد طبيعة موضوع النزاع، وإعطاؤه الوصف الملائم عن طريق إسناده إلى مجموعة من قواعد قانونية تنظم موضوع النزاع ." ويلاحظ في هذا التعريف أنه قصر التكييف القانوني على قضايا النزاع الدولي الخاص.

واختلاف هذه التعاريف راجع إلى أن كل تعريف للتكييف القانوني خاص بفرع من فروع القانون ". فالتكييف يتمثل في تحديد الطبيعة القانونية لواقعة أو عمل قانوني، وفقا للقانون الواجب التطبيق ولشروط تطبيقه".

وكما ذكر المستشار حامد فهمي أن التكييف القانوني هو:" توخي معاني القانون في حاصل فهم الواقع في الدعوى". فهو إلحاق الواقعة بأصلها القانوني الذي يحكمها، أو عملية انتقال الوقائع المادية من إطار مفهومها الواقعي إلى إطار المفهوم القانوني المعبر عنه في القاعدة القانونية، أي انتقال هذه الوقائع من أرض المادة إلى أرض القانون وفقا للمعادلة

التالية: وقائع + تكييف = مفهوم قانوني. والتكييف القانوني بهذا الاعتبار غير مختص بفرع دون فرع آخر من فروع القانون بل هو موجود في جميعها.

ملاحظة

* يطلق بعض الفقه في البلدان العربية على التكييف مصطلح الوصف أو التوصيف، ويفرق البعض بين المصطلحين فيجعلون الوصف أو التوصيف مقتصرا على ما يسبغه المشرع على واقعة محددة بشروطها وعناصرها(الوصف القانوني)، أما مصطلح التكييف القانوني فهو بيان الوصف القانوني لواقعة معروضة على القاضي. وفي نفس السياق نجد الفقه الفرنسي يستعمل مصطلحا واحدا وهو (qualification) لكنه يفرق بين التكيف القانوني والتكييف القضائي حيث جاء تعريف مصطلح (qualification) في قاموس lexique des termes juridiques لسنة 2017-2018 كما يلي:

Opération intellectuelle consistant à rattacher une situation de fait ou de droit à une catégorie juridique déjà existante (concept, institution). Elle permet de déterminer le régime applicable à cette situation. La qualification *légale* est l'acte par lequel le législateur définit une catégorie juridique en précisant les conditions nécessaires de sa définition. La qualification *judiciaire* est l'acte par lequel le juge vérifie la concordance entre une situation particulière donnée et les conditions posées par la qualification légale. Elle opère la jonction entre le fait et le droit.

عملية فكرية تتكون من ربط وضع واقعي أو قانوني بفئة قانونية موجودة بالفعل (مفهوم، مؤسسة). تسمح بتحديد النظام المطبق على هذا الوضع. التكييف القانوني هو الفعل الذي يحدد بموجبه المشرع فئة قانونية من خلال تحديد الشروط اللازمة لتعريفها. التكييف القضائي هو الفعل الذي يتحقق القاضي بموجبه من التوافق بين وضع معين معطى والشروط المنصوص عليها في التكييف القانوني. إنه يسد الفجوة بين الواقع والقانون.

* يقصد بالوقائع في هذا الصدد الوقائع القانونية (الوقائع الطبيعية والأعمال المادية سواء كانت غير إرادية كالفعل الضار، أو إرادية كالعمل غير المشروع..) والتصرفات القانونية.

المبحث الثاني: إجراءات التكييف القانوني وأهميته

نتناول في هذا المبحث إجراءات التكييف القانوني (المطلب الأول)، ثم نتطرق إلى أهمية التكييف القانوني (المطلب الثاني).

المطلب الأول :إجراءات التكييف القانوني

يهدف التكييف القانوني إلى إعطاء حكم قضية منصوص عليها لقضية معروضة، تحتاج إلى وصف قانوني، وذلك بالنظر إلى العناصر الأساسية في القضية.

حيث تتمثل إجراءات عملية التكييف القانوني في ما يلي:

أ – تحديد طبيعة القضية المعروضة وحقيقتها، وذلك ببيان عناصرها، وأجزائها، والآثار المترتبة عليها وقصد أطراف القضية من تنفيذها.

ب – البحث عن الأصل الذي يمكن أن تلحق به القضية المعروضة، والتأكد من مجانستها في العناصر السابقة.

ج – رد القضية المعروضة إلى الأصل القانوني، وذلك بإعطائها حكم الأصل الذي رتبه القانون. ويتم ذلك بنظر المتخصص والمتمرس في مدى تحقق عناصر الأصل وضوابطه في القضية المعروضة.

وجدير بالذكر أنه يجب على القائم بالتكييف ضرورة تحري الدقة في إجراء عملية التكييف؛ لأن الخطأ في إجراء العملية يترتب عليه الخطأ في ترتيب الأحكام على القضية؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

المطلب الثاني :أهمية التكييف في القانون

للتكييف القانوني أهمية كبيرة في العمل القانوني حيث أنها بناءً عليها يترتب تحديد المحكمة المختصة بنظر النزاع بداءة ثم بعد ذلك تحديد النصوص القانونية الواجبة التطبيق علي الوقائع المعروضة علي المحكمة، ثم بعد ذلك إنزال حكم هذه النصوص علي الواقعة محل النزاع عن طريق النطق بالحكم ثم تطبيق هذا الحكم في الحياة العملية و إعمال آثاره.

فالتكييف القانوني عمل ذهني يتطلب جهدا فكريا خلاقا، لا يكتفي فيه رجل القانون بالإلمام بالأحكام التي يتضمنها قانون معين، مثل الإحاطة بالأحكام المتعلقة بعقد البيع أو

عقد الهبة أو عقد الإيجار، لأن إدراك التكييف الحق والوصف السليم للعقد محل البحث أو التصرف القانوني يتطلب من رجل القانون أن يكون لديه خبرة خاصة وبصيرة نافذة، وأن يكون متصفا بحس قانوني وخبرة قضائية وفراسة، فالحكم بدون تفرس قد يؤدي إلى الظلم، كأن يحكم على الواقعة في ضوء تجارب الماضي اعتقادا منه أن بينها تشابها، في حين تختلف الواقعة محل النظر عن التجارب السابقة بأن تكون لها خصوصية متميزة لم يلحظها القاضي، مما يؤدي إلى الخطأ في التكييف وبالتالي إلى الخطأ في تطبيق القانون.

كما يتطلب التكييف القانوني من القاضي أن تكون لديه القدرة على التحليل والتأصيل في آن واحد، أي معاينة جزئيات وتفاصيل الواقعة، وتفكيكها إلى عناصرها الأولية لدراستها.

وفي نفس الوقت القدرة على الوصول إلى جوهر القضية للحالة الواقعية التي من خلالها يتوصل إلى استنباط الحكم الواجب التطبيق بواسطة إلحاقها بالقاعدة التي تحكمها، "ويتم الربط بين العناصر الواقعية والمفاهيم القانونية عن طريق إعطاء الوصف القانوني للعناصر الواقعية، لأن الوصف القانوني هو الذي يرتقي بالواقعة من حالة المادية التي تمثلها إلى الحالة القانونية التي تنطبق على قاعدة قانونية معينة، وذلك من خلال ترجمة العنصر الواقعي بمفهوم قانوني ".

فالتكييف القانوني هو بمثابة الرابط الذي يتوسط ما بين الوقائع وقاعدة قانونية محتملة التطبيق، وهو الذي يهدي القاضي إلى الحل القانوني للنزاع القضائي.

إن التكييف القانوني عملية مهمة في جميع فروع القانون، ولبيان هذا الأمر، هذه أهمية التكييف القانوني في بعض فروع القانون:

1- القانون المدني

أ – إن التكييف في القانون المدني يعتبر وسيلة لتحديد مضمون العقد إذ يضعه في الإطار القانوني الذي يسمح ببيان آثاره في جملتها.

ب – إن التكييف ضروري لتقدير صحة أو بطلان العقد فإن " جواز بعض آثار العقد أو عدم جوازها، يرتبط بالوصف القانوني للعقد فالتكييف لازم لتقدير الصحة والبطلان أيضا " الذي يضفيه القاضي لتطبيق الأحكام المتعلقة به، مستظهرا حقيقته ومستنبطا الواقع من عباراته على ضوء الظروف الملابسة.

ج – فضلا عن كونه إجراء أولي ضروري يترتب عليه تحديد القواعد القانونية التي تطبق على النزاع. فإذا سبب أحد الأشخاص ضررا لشخص آخر، وطالب المضرور بالتعويض،

يتوقف تحديد القواعد القانونية التي يحُكم بموجبها بالتعويض على تحديد طبيعة العلاقة التي تربط المضرور بمرتكب الضرر. فإذا كانت هذه العلاقة ذات طبيعة تعاقدية، تطبق في هذه الحال أحكام المسؤولية التعاقدية؛ وإذا كان سبب الضرر فعل ضار، تطبق أحكام المسؤولية التقصيرية.

2- القانون التجاري

تظهر أهمية التكييف القانوني في نطاق القانون التجاري، بصورة خاصة، بالنسبة للإثبات، حيث تختلف قواعد الإثبات تبعا لاختلاف صفة الالتزام التعاقدي موضوع النزاع. فإذا كان الالتزام التعاقدي صفة تجارية، فإنه يخضع لقواعد إثبات مختلفة تمام الاختلاف عن تلك التي تطبق على الالتزام التعاقدي المدني. حيث يجوز الإثبات بالشهادة، من حيث المبدأ، في الالتزامات التجارية التعاقدية مهما كانت قيمتها.

3- القانون الجزائي

التكييف في القانون الجزائي هو إعطاء الفعل المكون للجريمة وصفه القانوني الصحيح، ومن ثم تحديد طبيعته القانونية وفقا لنص القانون، وبيان ما إذا كان يشكل جناية أو جنحة أو مخالفة. ويطبق في نطاق القانون الجزائي بالنسبة للتكييف، مبدأ جوهري عام مفاده أن الجهة القضائية المحال عليها الدعوى لا تتقيد بالوصف القانوني الذي أضفته على الفعل الجهة التي أحالت الدعوى عليها، وإنما تتقيد فقط بالأفعال المحالة عليها. واستنادا إلى ذلك لا يتقيد قاضي التحقيق بالوصف الذي أعطته النيابة العامة للفعل المحال عليه، وإنما يتوجب عليه قانونا أن يتقصى الأسباب المشددة، والأعذار المحلة والمخففة، وذلك كي يعطي للفعل وصفه القانوني السليم. وكذلك الأمر بالنسبة لمحكمة الموضوع التي تتقيد بالأفعال المحالة عليها فقط، ولا تتقيد بالوصف القانوني الذي وصفت به هذه الأفعال في ادعاء النيابة العامة، أو في شكوى المدعي الشخصي، أو في قرار قاضي التحقيق، أو في قرار قاضي الإحالة.

4- القانون الإداري

تبدو أهمية التكييف القانوني في نطاق القانون الإداري، بشكل خاص، بالنسبة للعقود الإدارية. حيث يخضع العقد الإداري لنظام قانوني يختلف عن النظام الذي يخضع له العقد العادي الذي تطبق عليه قواعد القانون الخاص، وتخضع المنازعات المتعلقة به إلى القضاء العادي؛ في حين أن العقد الإداري تطبق عليه قواعد القانون العام، ويفصل في المنازعات

المتعلقة به القضاء الإداري (مجلس الدولة) والقاضي الذي ينظر النزاع هو الذي يكيفه فيضفي عليه صفة العقد الإداري أو العقد العادي. ولا يتقيد القضاء المختص بالوصف الذي أعطاه المتعاقدان للعقد، وإنما يستطيع أن يعطي العقد التكييف القانوني السليم شريطة ألا يعدل في الوقائع الداخلة في موضوع النزاع.

5- القانون الدولي الخاص

للتكييف القانوني أهمية كبيرة أيضا في القانون الدولي الخاص، حيث ينظم القانون الدولي الخاص علاقات الأفراد ذات الطابع الدولي، أي العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي. ويهدف التكييف القانوني في نطاقه إلى تحديد الوصف السليم للعلاقة القانونية وذلك من أجل معرفة المجموعة القانونية التي ترتبط بها العلاقة في سبيل تحديد قاعدة الإسناد التي تبين القانون الواجب التطبيق على هذه العلاقة.

وتبدو أهمية التكييف القانوني في القانون الدولي الخاص بالنسبة لتحديد القانون الواجب التطبيق على العلاقة القانونية من ناحية، ومن ناحية ثانية بالنسبة لتحديد القانون الذي يطبق على عملية التكييف ذاتها، لذلك فإن التكييف يكتسي في القانون الدولي الخاص طابعا متميزا عن فروع القانون الأخرى، لأنه الوسيلة الأساسية في اختيار قاعدة الإسناد، وكل اختلاف فيه يجر إلى اختيار قاعدة إسناد دون أخرى ومن ثم تطبيق أحكام قانون دون الآخر.

وتظهر أهمية التكييف هذه بسبب اختلاف مفاهيمه من بلد لآخر، إذ ليس هناك أساس موحد في جميع الدول لوصف طبيعة علاقة قانونية معينة، والاختلاف في وصف طبيعة العلاقة القانونية يجر إلى اختلاف في اختيار قاعدة الإسناد، ومن ثم إلى اختلاف في الحلول الواجب اتباعها فالتكييف أمر أساسي وأولي لحل تنازع القوانين، لأن تحديد قاعدة الإسناد وبالتالي القانون الواجب التطبيق يعتمد على تعيين طبيعة العلاقة القانونية وإدخالها ضمن صنف قانوني معين.